

إشكالية الدولة والعنف في المنطقة العربية: دراسة تحليلية

The problem of the state and violence in the Arab region: an analytical study

ط/د منير عزيزب^{*1}¹ جامعة الجزائر 3 (الجزائر)azib.monir@univ-alger3.dz

مخبر الانتماء: مخبر البحوث والدراسات السياسية

أ.د/ رابح لعروسي²² جامعة الجزائر 3، (الجزائر)Rabeh_laroussi@hotmail.com

تاريخ النشر: 2024/12/22

تاريخ القبول: 2024/12/20

تاريخ الارسال: 2024/04/24

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع العنف في الدول العربية، وذلك بالعودة إلى منابعه الأولى، التي صاحبت فترة تأسيس الدولة لرصد مكانة العنف في السياسات المعتمدة من قبل النخب الحاكمة بعد إعلان قيام الدول العربية، فقد عرفت المنطقة العربية الكثير من أحداث العنف مثل الحروب الأهلية، الانقلابات، احتلال، حتى أصبح العنف صفة تندسم بها الدولة العربية، وتعد فترة الربيع العربي من أكثر التجارب خطورة من حيث ارتفاع سقف العنف الذي نقل بعضها من حالة الدولة إلى حالة اللا-دولة، مثل اليمن، ليبيا، سوريا، وحالات أخرى كانت أقل عنفا مثل تونس.

الكلمات المفتاحية: الدولة العربية، العنف السياسي، العنف السلطوي، الربيع العربي، العنف

Abstract: This study aims to analyze the reality of violence in the Arab countries, by returning to its first sources, which accompanied the period of the founding of the state, to monitor the place of violence in the policies adopted by the ruling elites after the declaration of the establishment of the Arab countries. The Arab region has known many violent events such as civil wars, Coups, occupation, until violence became a characteristic of the Arab state, and the period of the Arab Spring is considered one of the most dangerous experiences in terms of the increase in the ceiling of violence, which transferred some of them from the state of the state to the state of non-state, such as Yemen, Libya, Syria, and other cases that were less violent, such as Tunisia.

key words: Arab state; Political violence; Authoritarian violence; Arabe Spring; violence;

* المؤلف المرسل.

. مقدمة:

يجد العنف مساحة واسعة في التاريخ وللتعريف بالدول، فيرتبط تاريخ كل دولة بمرحلة عنيفة ساهمت بشكل أساسي في رسم معالمها وتحديد توجهاتها المستقبلية التي استقرت عليها اليوم، كانت الحرب الدينية في أوروبا التي دامت قرابة ثلاثين عاما الحدث المؤسس للدولة القومية، وتعد الصراعات والحروب الأوروبية بما في ذلك الحربين العالميتين سببا في تشكيل النظام الدولي الحالي، ينسحب جانب من هذا الطرح على المنطقة العربية، التي تأسست بموجب العنف سواء المرتبط بالاستعمار أو التصدعات التي نتجت عن الصراع والاقتتال الداخلي، الذي وضع المجتمعات العربية في مسار تحول إستراتيجي من العيش تحت عنوان الأمة إلى العيش في إطار الدولة، وهذا النموذج الجديد الذي جرى فرضه بمنطق القوة تماشيا مع ضرورات التحول الدولي أدخل إشكاليات عديدة في منطق التفاعل السياسي في الدولة القطرية على المستويات الثلاث الفرد، النظام والدولة، يسود فيها اعتقاد أن استخدام العنف دائما سمة متلازمة لاستمرار الدولة في السياق العربي، في حين أنه ظاهرة تأسيسية في موطنها المنشأ ومرحلة عبور للانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى أكثر عقلانية واقتصادية في استخدام أشكال العنف المختلفة.

استنادا على هذا التقديم تحتاج هذه الدراسة الإشكالية التالية: ماهي مكانة العنف في الدولة العربية؟

تتفرع هذه الإشكالية إلى مجموعة تساؤلات فرعية كما يلي:

- ما هو العنف السياسي والعنف السلطوي؟
- ماهي حدود العنف في السياسة العامة العربية؟
- كيف نفسر العجز في تجاوز هاجس العنف والعنف المضاد في الدول العربية؟

تتبلور لدينا مجموعة من الفرضيات كالتالي:

- يرتبط مصير الدولة العربية بمدى قدرتها على الضبط الاجتماعي.
- كلما ارتفع سقف العنف السلطوي انخفض مستوى العنف السياسي.
- تزداد قوة الدولة العربية كلما ازداد اعتمادها على علاقات السيطرة والردع.

وللإجابة عن إشكالية هذه الدراسة، والتحقق من البناء الفرضي المطروح، سنعتمد على الأسلوب الوصفي بالخصوص الجانب التحليلي والتفسيري الذي يتميز به المنهج، وكذا المقاربة التاريخية بالتعرض لأهم المحطات التاريخية في سيروية بناء الدولة العربية، اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع إذ يحلل "جول ميغدال Joel Migdal" العلاقة من زاوية أن المجتمع منظم على شكل مؤسسات تنافس الدولة في وظيفة

الضبط الاجتماعي، ونتيجة خاصية التنظيم التي يتميز بها المجتمع تجري تسميته بالمجتمع المدني في مقابل المجتمع السياسي المتمثل بالدولة. ويكون ذلك عبر ثلاث محاور، سنتناول في المحور الأول الإطار المفاهيمي للدراسة، وسنحلل في المحور الثاني أسس العنف في المنطقة العربية ومكانته في الدولة، والمحور الثالث تصادم إرادة التغيير مع إرادة الاستمرار وننتهي في هذه الورقة عند خاتمة نجيب فيها عن الإشكالية العامة للدراسة، إضافة إلى النتائج التي سنصل إليها.

1. المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.

من المفيد في كل دراسة البدء بتعريف المصطلحات التي تعبر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن متغيرات هذه الورقة، وعليه سنقوم بإلقاء نظرة على المفاهيم الرئيسية التي سترافقنا في تصور الدراسة.

تقوم العلاقات الاجتماعية عموماً على القوة والسيطرة بين المكونات المشكلة للنظام الاجتماعي، ففي بعض الأحيان تتولد الرغبة لدى أحدهم في إخفاء الآخر، أو إزاحته جانباً، وإقصائه، واختزاله في الصمت، بحيث تكون أقوى من الرغبة في الحوار معه، يصبح العنف هو الوسيلة المستخدمة لنفي الآخر، والعنف ظاهرة عالمية ومنتشرة في كل مكان ويمكن أن تستغرق وقتاً طويلاً ويبرز بأشكال متعددة وبدرجات متفاوتة يمكن أن يكون معنوي، أو جسدي، أو لفظي، أو نفسي (Wallonie-Bruxelles, 2006).

1.1 العنف هو إجراء يقوم به الشخص أو مجموعة أو مؤسسة بهدف تكوين علاقات قوة مع الآخرين. لا يعتبر العنف ذا أهمية للحاجات والعواطف الأخرى. إن الأشخاص الذين يستخدمون سلوكيات عنيفة يجبرون الآخرين على العمل ضد إرادتهم دون احترام حقوقهم (الشمري، 2012، صفحة 227). ويتضمن ذلك معاني العقاب والاعتصاب والتدخل في الحريات الخاصة للآخرين.

2.1 العنف السياسي: يشير العنف السياسي بحسب "تيد روبرت غير Ted Robert Gurr" إلى جميع الهجمات الجماعية الموجهة ضد النظام السياسي وأطرافه الفاعلة، بما في ذلك الجماعات السياسية المتصارعة فضلاً عن تلك الموجودة في الحكم أو سياساتها، قد يأخذ شكل ثورة عنيفة، أو حروب عصابات وانهيارات وحالات التمرد والشغب (غير، 2004، صفحة 38)، يعرفه "حسنين توفيق إبراهيم" أنه السلوك الذي يقوم على استخدام القوة لإلحاق الضرر والأذى بالأشخاص والممتلكات، ويظهر جانبها السياسي في الدوافع المحركة له ذات الأبعاد السياسية بحيث يتخذ شكلاً فردياً أو جماعياً، سرياً أو علنياً، منظم أو غير منظم (قبي، 2002، صفحة 105)، ويرى "هارولد نيبورغ Harold Nieborg" العنف السياسي من زاوية أنه ير مشروع وغير قانوني يستهدف إحداث تغيير وذلك بالخروج عن النظام أو إلحاق الضرر به ويكون الهدف ذات مدلول سياسي (علي، 2022، صفحة 07).

3.1 العنف السلطوي: أما العنف السلطوي تعبير عن إحدى طرق محاورة السلطات الحاكمة للشعوب، ذلك باستخدام لغة العنف المادي أو خطابات التهديد باستخدام القوة العمومية أو القوات المسلحة في حالة عدم رضوخه لسياسات النظم. وهنا يجب التمييز بين العنف المشروع الذي يأتي من خلفية علاقات الطاعة بين الحاكم والمحكوم، بمعنى أنها تقوم على الشرعية، ويمكن التمييز بين السلطة *L'autorité* والقوة *Le pouvoir* هي التي بواسطتها تستطيع أن تحت الآخرين على الطاعة دون إكراه، بينما السلطة هي الحق في أن توجههم وإعطاءهم الأمر وطاعتك والتنفيذ، فعموما السلطة تحتاج إلى القوة، أما القوة بلا سلطة استبداد وطغيان (ماريتان، 1962، صفحة 146). وعليه فممارسة السلطة الشرعية يتجلى في القدرة على جعل الوحدات المنتمية للنسق الاجتماعي تفي بكافة التزاماتها وتعهداتها (بادي و هيرمت، 2013، صفحة 195)، ويعد الإفراط في استخدام القوة من قبل النخب السياسية الحاكمة من الأسباب التي تراكم أسباب بروز العنف السياسي عليها ويفسر هذا أيضا سبب الخشية من المحاسبة وغياب الثقة من المجتمع الذي يحمل الثأر، ومنه منع التداول على السلطة خوفا من قيام تحقيقات حول ملفات الفساد طيلة فترة حكمها.

إذن يتجلى الفرق بين العنف السياسي والعنف السلطوي في كون الأول يأخذ شكلا تصاعديا من القاعدة إلى القمة (السلطة) ويأخذ العنف السلطوي منحى تنازليا باتجاه القاعدة (الشعب، التنظيمات المدنية).

4.1 الدولة العربية: تأسست الدولة في أوروبا بعد حرب عنيفة دامت لقراءة 30 عاما انتهت بمعاهدة ويستفاليا 1648، اختزلت بموجها 1500 كيان سياسي في مجموعة دول قليلة، مثلا: (ألمانيا ضمت 300 كيان سياسي)، ف نموذج الدولة الحديثة في أوروبا مهدت لها فلسفة التنوير في القرن 18 بالنظرية السياسية والتي اعتمدت على المناهج العلمية التي انبثقت بعد التحرر من استعباد الكنيسة وطغيان الملوك، والدولة كأداة خضعت للاختبار التجريبي في المجتمع وبالتالي المنهج العلمي وأعطى بذلك نتائج جيدة يمكن تعميم خصائصها على العالم مثل السيادة الوطنية، واحتكار العنف والتشريع، التدخل والهيمنة على المجتمع، وأجهزة الدولة كالمؤسسات السياسية والجهاز البيروقراطي (حلاق، 2014، صفحة 66).

لا شك أن الدولة العربية بصيغتها القطرية لم تكن نتاجا لسيروية تحول سياسي من داخل المجتمع العربي، بل كانت مفروضة من قبل القوى الاستعمارية في بداية القرن العشرين على المنطقة العربية، وجرى تقسيمها وفق نظرة استشراقية وبالتالي تأسيس الدول العربية تم وفق منظور مجتمع الأقليات والطوائف.

جاء هذا التأسيس تنفيذاً لاتفاقية بطرسبورغ عام 1916 بين فرنسا وبريطانيا وروسيا القيصرية التي انسحب منها البلاشفة وسميت بعدها اتفاقية "سايكس بيكو" نسبة لوزراء الخارجية "مارك سايكس" Mark Sykes البريطاني و"جورج فرانسوا بيكو" François George-Picot الفرنسي (النعماني، 2016، صفحة 7)، وهكذا جرى تجميد الكتل البشرية على جغرافيات محددة وفقاً لضرورات النظام الدولي الجديد، طغت عليها القومية العربية إلى جانب أقليات وطوائف أخرى مثل (الإيرانيين، الأمازيغ، الأرمن، الآراميين، السريان، التركمان، الشركس، الأتراك، الأكراد، اليهود، القبائل الزنجية، النوبيين)، وينقسم طائفاً إلى أغلبية سنية بالإضافة إلى طوائف الشيعة (الدروز، الزيدية، الإباضية، الإسماعيلية، العلويين، الميثاقين، وأتباع الديانات الأخرى ينقسم هؤلاء بدورهم إلى مسيحيين بمختلف طوائفهم ويهود، وصابئة وايزيدية وزرادشتية، وديانات قبلية زنجية (بهارجافا و آخرون، 2005، صفحة 09)، وأنتجت بذلك 21 دولة مستقلة و(فلسطين تحت الاحتلال الصهيوني) تحت صفة العروبة وأصبحت المكونات الاجتماعية الأخرى ملاحق بشرية للأغلبية العربية فيها. وعليه لم يكن للشعوب أي رأي لرفض الخيارات السياسية المفروضة من الغرب لبنية الدولة وتسييرها بهيكلتها الحديثة (مؤسسات الحكم، الحدود الوطنية، الضرائب، الانتخابات...)، رغم غياب ثقافة إدارة الدولة بهذا الشكل خاصة على النخب السياسية (بلعيفة، 2021، صفحة 15)، وعلى هذه التناقضات الثقافية والتاريخية تأسست الدولة العربية بشكلها الحالي وأسست لصراع بين الثنائيات (الحداثة والأصالة، الخصوصية والعالمية)، فكانت الحاجة إلى القوة لترسيخ الوضع الجديد في المجتمع تماشياً مع متطلبات العلاقات الدولية التي يقتضيها الاندماج في النظام الدولي.

2. المحور الثاني: أسس العنف في المنطقة العربية ومكانته في الدولة

إن المحطة الرئيسية التي سبقت قيام الدولة العربية تميزت بالعنف الشديد في بعض حالاته وبمستويات أقل في حالات أخرى، فبعض الدول كانت تحت الاستعمار المباشر كحالة الجزائر، وبعضها كانت تحت الانتداب الذي يعتبر عنفاً كذلك، إذا ما اعتبرنا أن التهديد باستخدام القوة هو عنف، مثل سورية، لبنان، العراق وبعضها صراع داخلي بين القبائل مثل المملكة العربية السعودية، صحيح أن الدولة الأوروبية التي سميت بـ "الدولة القومية" انطلقت بعد مرحلة طويلة من العنف، لكن المسار والمراحل والسياقات مختلفة برمتها، فبعد نهاية الحرب الدينية في القرن 17 في أوروبا اجتمعت الأقوام الأوروبية المختلفة الأعراق والطوائف والأديان، وتكتلت تحت مبدأ "الرغبة في العيش المشترك" في رقعة جغرافية محددة، فأسس كل قوم أو مجموعة الأقوام المجتمعة مجموعة قواعد وضوابط وحلول سياسية مختلفة للحكم، ومع مرور الزمن تأسست تلك الإجراءات وترسخت في المخيال الشعبي والنخبوي الأوروبي، وظهرت الحقوق والواجبات (ظهور الوطن) وبرز المواطن الذي كان بحاجة إلى الدولة

لحمايته فظهرت مؤسسات الدولة للقيام بتلك الوظيفة، في حين الدولة العربية ظهرت بطريقة عكسية، أنتج الاستعمار الدولة وترك نخب ما بعد الاستقلال تسعى لبناء وطن وإيجاد حقوق وواجبات للإنسان العربي، لم يتفق العرب على شكل الدولة ولا مضمونها، فتحويل كيان سياسي معين (ولاية، إمارة) إلى شكل يحمل خصائص الدولة ينبغي عليه امتلاك وسائل وأدوات لاختراق المجتمع وثقافته بطريقة تساعد على تشكيل رعايا الدولة (حلاق، 2014، صفحة 61). وهنا يتجلى الفرق بين سيرونة بناء النظم السياسية الأوروبية والنظم السياسية العربية، فالأولى بنت النظام السياسي بمراعاة مكونات المجتمع، مثل (الديمقراطية التوافقية في هولندا، بلجيكا، سويسرا..)، استمرت هذه النظم الديمقراطية في الترسخ بعد نهاية الحرب الباردة أي بعد التأكد من انهزام النازية والفاشية والشيوعية، فاعتبرت الديمقراطية الشكل الطبيعي للنظم السياسية ومظهر سياسي للحدثة، واقتصاد السوق شكلها الاقتصادي، والعلمانية تعبيرها الثقافي، التي ينبغي تنميطها على العالم كله (تورين، 2000، صفحة 11)، أما النظم العربية فقد حاولت هيكلة المجتمع على نحو يراعي مصالح النخب السياسية، التي احتفظت بعد جلاء الاستعمار على هياكل القوة التي ورثتها منه واتبعت في الغالب السياسة الكولونيالية نفسها التي حاربوها في المرحلة الاستعمارية، خاصة الجهاز الإداري الذي يتسم بالتعقيد والتعجيز فقد أوجده الاستعمار لإدارة المستعمرات في الأطراف والأقاليم لخدمة المركز ولضرورة التوسع وليس لخدمة الشعوب المستعمرة (بادي، 2012، صفحة 279) فأدى ممارسة وظيفة الضبط الاجتماعي في الدولة إلى إنتاج ما سماه "نزبه الأيوبي" بالدولة القاسية التي تملك بيروقراطية ضخمة وجيش قوي وسجون قاسية، لكنها ضعيفة في مسائل جباية الضرائب أو كسب الحروب، أو إيديولوجيا تستطيع أن تسير بالدولة إلى تجاوز القسر (الأيوبي، 2010، صفحة 25)، إن فاعلية السلطة تزداد عندما تقلل من اللجوء إلى الإكراه والقمع والعنف المباشر أثناء ممارستها لمهامها إلا بصفة استثنائية (بادي، 2012، صفحة 97)، وبالتالي لا تزال الدولة العربية تنتمي إلى الحقل السياسي الاستعماري، وغير قادرة على التخلي عن الحدث المؤسس لها القائم على العنف، بأحداث الإنجاز والتطور في شتى المجالات (الضيقة، 2015، صفحة 224). ويجري ترسيخ هذه البعد سنويا عبر الاحتفالات بالاستقلال كأعظم إنجاز حققته الدولة في تاريخها.

يحتاج الانتقال من فكرة الأمة إلى فكرة الدولة إلى سلطة سياسية قوية قادرة على ضبط وترويض المكونات الاجتماعية على نحو وطني داخل القطر وبناء إطار سياسي لا يراعي سوى المصالح الضيقة للدولة، فلجأت النخب السياسية الحاكمة إلى تحصين السلطة ضد الأصوات المعارضة وذلك بالحزب، العائلة، القوة المسلحة، وجرى تبرير الاهتمام بالقوة المسلحة على حساب التنمية الاقتصادية بالصراع العربي الإسرائيلي أو البحث عن الوحدة، الذي كان ذريعة لتكميم أصوات المعارضة أيا كان نوعها سواء (موقف، مشروع، داخل النظام، خارج النظام)، وتحت إطار إيديولوجي ينكر أي شكل من أشكال الاختلاف، ويعد التيار الإسلامي بمختلف توجهاته السياسية أكبر ضحايا هذا الانتقال، فالدولة القومية

التي تأسست على أنقاض حرب دينية استبعدت الدين في السياسة برمته، فعملها لا يمكن اختزال الدين الجامع للحضارة في مؤسسة الحزب السياسي يتفاعل ضمن مجموعة القوى الاجتماعية داخل الدولة، وكذلك منعت الديمقراطية في الدول العربية لدوافع شخصية مرتبطة بمصالح الحاكم الذي يهدف إلى الاستمرار، ودوافع أخرى أيديولوجية التي تمنع تسرب أفكار مختلفة إلى السلطة، ولهذا أصبح الانتماء إلى الحزب السياسي الحاكم القائم على الزبونية، والصدفة البيولوجية (النظم الملكية) هي المعيار الأساسي لشغل المناصب في الدولة، وهذا بحد ذاته فساد وخلل في الدولة لأن هذا يتعارض مع مبدأ العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص.

اختزلت الدولة مباشرة في الحزب الذي أصبح الذراع السياسي للدولة. وقع المواطنون فريسة بين الدولة والحزب، دون أي شرعية عقلانية أو توافق وطني من جانب الدولة التي أخذت مهمة الهيكلية بطريقة أحادية الجانب، مع قطع الطريق على أي إمكانية محتملة لممارسة المعارضة السياسية بطريقة شرعية خارج نطاقها. فالفئات المحرومة من الخدمات ومن الحماية والتي انتزع منها الحق في المشاركة الفعالة في الحياة السياسية، سوف تلجأ إلى العنف السياسي ضد السلطة طالما أنها لم تجد طريقة سلمية تعبر عن رأيها (النعيم، 2006)، ويدخل النظام السياسي في تناقض واختلال يتمثل في سعيه للتدخل والسيطرة الشاملة على النسق الاجتماعي (أفراد، جماعات، حركات مدنية، أحزاب سياسية) وبين الخدمات المتدنية التي يقدمها له نتيجة بطئ الاستجابة للمطالب الشعبية وعدم فعالية المؤسسات السياسية التي تتميز بأداء ضعيف (بادي، 2012، صفحة 29)، فالمجتمع الخاضع للسيطرة يحاول تعظيم تكاليف السيطرة التي تمارسها السلطة عليهم بهدف تخفيضها (دال، 1993، صفحة 56).

لقد انتهجت معظم الدول العربية (وفي معظم الفترات) أسلوب الإلغاء والتهميش، ولم تعترف بالمكونات الاجتماعية كشركاء ومساوين في الوطن وفي الإرث الثقافي والتاريخي المشترك بصورة جدية (بهارجافا وآخرون، 2005، صفحة 08)، وأدت محاولات النخب السياسية الحاكمة تحديث المجتمعات العربية بالاعتماد على النظريات والمنتجات الفكرية الأجنبية، لم تراعى فيها الخصوصيات المحلية إلى كوارث جسيمة في حق المجتمع والدولة معاً، فمثلاً لبنان بموجب دستور 1926 الذي وضعته وزارة الخارجية الفرنسية أيام الانتداب بإيعاز من عصبة الأمم (هلال و مسعد، 2002، صفحة 134)، جرى تصوير المجتمع اللبناني على أنه مجتمع طائفي فقط دون الأخذ بالاعتبار الفوارق الأخرى الطبقية ولا حتى استشراف التحولات التي يمكن أن تطرأ على تلك المكونات، التي أدت إلى حرب أهلية عام 1975 كان تطييف الدين أهم العوامل الأساسية في استمرار الصراع وإذكاء النزعة العنصرية، أما العراق منذ وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى الحكم عام 1968، الذي وضع الشعب العراقي كله في صف العروبة، أدى ذلك بالأكراد إلى إفشال خطة السلام عام 1970 والبدء بالتمرد عام 1974 لمدة عام ونيف، إضافة إلى

الصراع بين حزب البعث وحزب الدعوة الذي لم ينتهي حتى بعد تدمير العراق من قبل أمريكا عام 2003، والطرح ينسحب نوعاً ما على البعث السوري الذي وصل إلى الحكم في انقلاب 8 مارس 1963، أخذ النظام منحنى طائفي بعد انقلاب 22 فيفري 1966، ثم تكرر حكم العائلة بعد انقلاب حافظ الأسد عام 1970، والذي أشعل نار الحرب مع بداية الثمانينات التي أفضت إلى أحداث حماة التي راح ضحيتها إلى أكثر من 40 ألف مواطن عام 1982 قصفت محافظة حماة بالمدمعية الثقيلة والطيران، وذلك بهدف التخلص من جماعة "الإخوان المسلمين"، ومارس النظام في ليبيا كل أنواع القتل والتنكيل بالمعارضة، وأشهرها مذبحة "سجن أبو سليم" والتي راح ضحيتها ما يقارب نحو 1200 شخص في يوم واحد عام 1996 (العناني، 2019)، أما في المغرب فقد عرفت مرحلة ما بين 1972 إلى 1979 قمعا دمويًا غير مسبوق ضد الشعب المغربي والمنظمات المدنية التي تأسست للدفاع عن حقوق الضحايا والمُسجونين وتحقيق العدالة الانتقالية (آيت نوري، 2020، الصفحات 483-485)

مع عدم قدرة الدولة على خلق انسجام وطني وعدم فعالية القوة في بناء إطار للإدماج القومي لجأت النخب المعارضة تستنفر ولاءاتها الضيقة أو التقليدية (الدين، العائلة، النسب، الطائفة، القبيلة) طلباً منها الحماية في مواجهة بطش الدولة والدفاع عن نفسها بنفسها والقيام بجهد لحشد وتنشئة مغايرة لهوية الدولة، وذلك بالسعي لامتلاك أدوات القوة ثم تتبلور ثقافة عدم الحاجة إلى النظام القائم بل ومنافسته في احتكار العنف المشروع وهنا تفقد المؤسسات أسبابها الوظيفية في الوجود، فمهمة الدولة من خلال مؤسساتها السياسية منع العنف داخل المجتمع ليس بالضرورة استخدام الطريقة القسرية والإفراط فيها، وهو ما يتناقض مع خصائص بناء الدولة الحديثة. وعليه أصبح مفهوم الدولة العربية لا يخرج عن نطاق تعريف "أنطونيو غرامشي Antonio Gramsci" على أنها أداة للهيمنة، وأصبح العنف حالة طبيعية وإحدى السياسات التي تنتهجها الدولة بل هي امتداد للسياسة حسب "كارل كلاوزفيتش Carl Clausewitz" (وجدي، 2022، صفحة 03).

لا يتوقف العنف في المنطقة العربية بأسباب داخلية، فالدولة العربية لا تملك السيادة المطلقة على سياساتها، بل للعامل الخارجي وخاصة أمريكا وحلفائها، أثر كبير على انتشار العنف ودعم الاستبداد والقمع الذي تمارسه الأنظمة السياسية في حق شعوبها، كما كان الحال مع الأنظمة الاستبدادية في أمريكا اللاتينية لوقف المد الشيوعي، وفي المنطقة العربية لمنع وصول الأحزاب الإسلامية إلى السلطة، فأمریکا لا تقبل بديمقراطية تهدد مصالحها الإستراتيجية وتخل بعلاقات الهيمنة التي تفسرها نظرية "التبعية". فالتبعية للخارج والتحالف مع البنى الاجتماعية التقليدية داخل الدولة تكرر حالة التخلف والتردي الثقافي، وتناهض الحداثة والعقلانية، هذا ما يفاقم نزعة العنف مدفوعة بعوامل الحرمان السياسي والقهر الاقتصادي والإذلال وغياب الأمن، بفعل سياسات حكوماته الداخلية وسياسات حلفاء دولته أو

أعدائها الإقليميين والدوليين (رسلان، 2018)، وقد تسبب العامل الخارجي بطريقة مباشرة في نشر الفوضى في المنطقة وأبرز الأمثلة غزو العراق، وقد نتج عن إسقاط النظام من قبل التحالف الدولي بقيادة أمريكا الذي أدى إلى تدمير المؤسسات السياسية للدولة وتفكيك مؤسسة الجيش والجهاز الإداري وأجهزة الأمن وانقسم المجتمع عرقياً وطائفيًا بات يخضع لاستقطاب وتسليح إقليمي ودولي، والأكثر من ذلك أصبح الطرح الفيدرالي الأكثر واقعية من الرغبة في استمرار دولة عراقية موحدة تخضع للمحاصصة السياسية.

تعتمد الدولة العربية التي تتجسد في سلطة الأقلية أو الفرد إلى تهميش القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في النسق السياسي خاصة التي لا تشاركها نفس الرؤية السلطوية للأمة، أو التي تفشل في إظهار القدر الكافي من الولاء والطوعية، باعتبار أنه المعبر الوحيد لسيادة الدولة التي لها مصالح مختلفة كلية عن الإرادة الشعبية، وتعيش التنظيمات السياسية والحركات المدنية هاجس العمالة الأجنبية داخل الدولة، بحيث تمنع الدولة عنهم أي علاقة ارتباط أجنبية سواء عضوية أو وظيفية، في حين تجد أن الحزب الحاكم يمكن أن يبني علاقات مع المنظمات الدولية وحتى مع الدول باسم سلطة الدولة والتعبير عن سيادة الشعب المحكوم، حتى تحول نمط الحكم إلى الشكل "نيو باتريمونيالي" الذي يتعامل فيه الحاكم وحاشيته مع قضايا الدولة باعتبارها مسائل شخصية.

بلغ حجم العنف الممارس من قبل الطرفين (الدولة والمجتمع) والمدعوم غالباً أجنبياً، إلى درجة اليقين بأن استمرار السلطة على هذا الشكل من الحكم لا يوحى بالقطيعة، وأدركت النخب الحاكمة أن حجم التراكمات التي تولدت من سياساتها القمعية منذ استيلائها على السلطة هي التي تفرض عليها منطق الاستمرار في الحكم خشية المحاسبة والثأر، فعمدت إلى إستراتيجيات سلطوية للاستمرار، ككل نظام سياسي في العالم يعمل على ضمان الحماية لنفسه مدفوعاً بالرغبة في العيش والاستمرارية، بحيث يلجأ إلى ردود أفعال تكتيفية بالبحث عن وسائل وأدوات البقاء على المستوى الداخلي التي تحظى بالتأييد الشعبي داخلياً واحتواء المطالب أو اللجوء إلى الدعم الخارجي كإبرام الاتفاقيات الأمنية والعسكرية بهدف تأمين مستلزمات البقاء (فرمان، 2009، الصفحات 31-32) ويعتبر "دافيد إيستون David Eston" أن مخرجات النظام السياسي نوع من ردات الفعل التي يواجه بها الضغوط عليه عبر التغيير والتكيف والصيانة الذاتية للتعامل مع مهددات بقاءه، وقد يكون التغيير السياسي أحد استراتيجيات النظم الاستبدادية للاستمرارية وذلك قصد صيانة النظام، وذلك يكون تغييراً داخل النظام بتناوب النخب وإعادة توزيعها على مراكز الحكم، قصد منع أي إمكانية لبروز مراكز قوى بديلة أو تشكيل علاقات داخل وخارج النخب تنافس الحاكم (Schlumberger, 2021, p. 16)، كذلك يمتلك النظام القدرة على المدى القصير مقاومة أثار التغيير والعولمة وتكييف نفسه، بحيث يستطيع استبدال الأنساق السياسية

والاجتماعية الجديدة بأنساق أخرى تحميه من الانهيار (حلاق، 2014، صفحة 255)، وقد تعتمد كذلك إلى: تسييس المؤسسة العسكرية، ويصبح الانقلاب العسكري عملية سياسية لإعادة إنتاج السلطة، عبر تحالف عسكري مع مدني ضد المعارضة بسبب ضعف الساسة المدنيين في الساحة السياسية أمام الخصوم أو محاولة الاستمرار بوجوه جديدة (حسن علي، 2017، صفحة 53) تلعب المؤسسة العسكرية دورا أساسيا في استمرارية النظم السلطوية (فكري، 2015، صفحة 463)، أو عبر التوريث، لا يقتصر التوريث فقط على الأنظمة الملكية فحسب فقد تبنت النخب السياسية في الأنظمة الجمهورية هذه الإستراتيجية مثل سورية أين اقترح وزير الدفاع سنة 2000 ترشيح بشار الأسد لرئاسة الجمهورية وذلك بتعديل الدستور والقيام باستفتاء شعبي (الشرع، 2015، صفحة 457)، وقد يأخذ الاستمرار شكل الإصلاح السياسي، وذلك بتعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسس النظام السياسي" (بابا عربي، 2013، صفحة 237)، ويتم هندسة الإصلاح في ظل القيادة الحاكمة نفسها، وهذا ما أخذت به أغلب الأنظمة السياسية العربية بهدف احتواء والالتفاف حول المطالب الشعبية سواء الإصلاحية أو الثورية، وهي الإجراءات التي أسست لأعنف مرحلة مرت عليها المنطقة وهي ما عرف بـ "الربيع العربي".

3. المحور الثالث: الربيع العربي: تصادم إرادة التغيير مع إرادة الاستمرار.

لا شك أن "الربيع العربي" موجة استثنائية مرت بها المنطقة العربية، تعبر عن نوع من البؤس الاجتماعي الذي أسسه الجمود السياسي، وقد بدأ في تونس أواخر عام 2010 ليأخذ طريقه نحو الانتشار عبر ليبيا ثم مصر وسورية واليمن، فقد عبرت المجتمعات في دول الثورات عن إرادتها في التغيير وعن التحديث الاجتماعي عبر الخروج إلى الشوارع والميادين بعد استنفاد كافة الطرق السلمية في المطالبة بالحقوق السياسية والعدالة الاجتماعية والحريات العامة وغيرها من المطالب التي حرم منها لذرائع سلطوية واستبدادية.

لم يكن مشهد المواجهة المباشرة بين السلطة والشعب مفاجئة، فقد كانت العلاقة بين النخب الحاكمة والشعب علاقة مباشرة منذ الاستقلال، فاغلب الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني عبارة عن امتدادات مباشرة للسلطة، بمعنى أنها تأخذ منحى تنازليا عكس الهيكلة الطبيعية لعلاقة الدولة بالمجتمع، التي تكون فيها هذه المؤسسات والتنظيمات وسيط بين الحاكم والمحكوم، بل وتلعب دور ممثل المجتمع في الحقل السياسي بدل تمثيل السلطة في المجتمع.

أدى انتشار الثورات ضد الأنظمة السياسية إلى إضعاف الدولة، وتحولت إلى ساحات للقتال والمعارك والحروب الأهلية بين الشعب والدولة والجماعات المتطرفة، التي جرى استقطابها إلى أراضيها، من مناطق تمركزها التقليدية إفريقيا، آسيا، وحتى أوروبا.

سادت شريعة الغابة وسلطة القوة وغياب الأمن، وكافة الأسباب المنتجة للعنف، فغياب القانون يدفع الناس إلى الاحتكام إلى سلطة السلاح لحل خلافاتهم. وإن الطبيعة الديكتاتورية للأنظمة السابقة قد خلقت نوعاً من انفصام العلاقة بين المواطن والدولة، وذلك بالقضاء على كافة الحدود بين النظام السياسي والدولة، وذهبت بعض النظم إلى وضع مصير الدولة كلها في مصير الحاكم. وبالتالي تجسد ذلك في الاعتداء على الممتلكات العامة، وفرض وجود تلك الجماعات بالقوة (عزب، 2014)

خرج العنف عن سيطرة الدولة وأفقدتها أحداث الفوضى وظيبتها في احتكار العنف، بل أصبحت تتقاسم هذه الوظيفة مع جماعات مسلحة غير الجيش وقوات الأمن، التي تبحث عن الثأر، إضافة إلى القوات الأجنبية، التي تحتل مراكز معينة داخل حدود الدولة، حتى باتت بعض الجيوش الوطنية أضعف فصيل مسلح في ساحة القتال، وأبرز الأمثلة عن ذلك سورية، واليمن، وليبيا، وقد دخلت هذه الدول في حالة " اللا-دولة" نظراً لفقدان السلطة السياسية مركزية القرار السياسي بكافة أبعاده الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

تعد نتائج احتلال العراق من قبل أمريكا وحلفائها عام 2003 من أفظع الكوارث التي حلت بالمنطقة في القرن 21، بلغ عدد القتلى على يد القوات المحتلة 209982 عراقي مدني، أما عدد القتلى الإجمالي بسبب الجوع، والهجرة والزواج، وهجمات الجماعات المتطرفة الطائفية نتيجة الاقتتال الداخلي، التي تقدر بأرقام تفاؤلية بنحو ربع مليون عراقي. (ذاكر، 2023)، وقد لعب الاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان دوراً كبيراً في التمهيد للربيع العربي، وذلك بالتدريب على القتال الذي خضعت له المقاومة ضد أمريكا، والتي كانت تضم أفراداً من جميع جنسيات العالم الإسلامي والتي بدورها انخرطت فيما بعد في جماعات مقاتلة ضد النظم بعد بداية احتجاجات الشعوب العربية على نظمها السياسية والمطالبة بإسقاطها.

مع انطلاق شرارات المواجهة بين الإرادة الشعبية وإرادة النظم، حملت الشعوب شعارات الحرية والعدالة، فيما ذهبت النظم إلى الاحتماء بنظرية المؤامرة للهروب من كافة المسؤوليات، وعلى هذه الفكرة بدأ التعامل مع الحركات الاحتجاجية كخطر داهم على الدولة.

إن من نتائج الربيع العربي الأكثر مأساوية هو تحلل الدول الوطنية إلى عناصرها الأولية، وفشل المساعي السياسية والدستورية في إعادة صهر مكوناتها الأولى (القبائل، العشائر، الطوائف) في جسم سياسي موحد ومستقر، وأبرز الأمثلة عن ذلك الجماهيرية الليبية، والدولة اليمنية، وسورية، والسودان، والسبب يعود إلى تفكك مؤسسة الجيش أو إضعافها، وهي المؤسسة التي كانت الحصن الأول للسلطة والدولة معاً، حتى لم يبقى من الدولة ما يمكن البناء عليه، ومن هذه الإشكالية استشرفت بعض النظم السياسية العربية المخاطر المحدقة بالدولة الوطنية، وبدأت تتبلور الأفكار الانفصالية في ليبيا والعراق والسودان ومالي وتولت إلى تحديات سياسية حقيقية في وجه الأنظمة القائمة والأنظمة الجديدة (

(23, p. boserup, martiniz, & hulm, 2014)، هذه القضية لا تندرج في الحقيقة ضمن أصوات النظم القائلة بالمؤامرة والأيدي الخارجية، بالقدر الذي تعبر عن حقيقة واقعة وخطة يجري تنفيذها بدقة من قبل الدول الغربية، وقد ظهرت بعض نتائجها في السودان عام 2011، والعراق 2008، ويبدو صراع الفرقاء في ليبيا وغياب التوافق على نظام الدولة دليل على السير في البحث عن إبراز عدم إمكانية الوصول إلى الحل سياسي سلمي إلا بتقسيم الدولة، ينسحب هذا الطرح كذلك على اليمن، فمنذ سقوط السلطة المركزية بقيادة "علي عبدالله صالح" عاد اليمن إلى ما قبل 1990، ومع ازدياد الاستقطاب السعودي-الإيراني على اليمن تحول اليمن من ساحة صراع وطنية إلى ساحة صراع إقليمية ذات أبعاد دولية.

هذه النتائج الكارثية التي وصل إليها البناء السياسي العربي، ينم عن خطأ في عملية البناء منذ البداية، ففرض الوحدة بالقوة يجعل العلاقة بين استمرارية الدولة وامتلاك القوة علاقة اقتران، وأي ضعف في السلطة يهدد كيان الدولة برمته، لكن بخلاف التجربة الألمانية، التي توحدت بالفلسفة والتاريخ، لم يمنع انقسامها بعد الحرب العالمية الثانية من إعادة توحيدها بعد سقوط الإتحاد السوفياتي واستكمال مشروع السيطرة على أوروبا اقتصاديا، وكانت عملية اندماج المواطن الألماني الشرقي في المنظومة الغربية سريعة، وقد تعرضت ألمانيا بعد سقوط النازية إلى ما سماه "غابريال ألموند" إعادة التأهيل السياسي، بحيث تولت سلطات ألمانية الغربية عملية تغيير القيم السياسية وأنماط السلوك السياسي تماشيا مع الفضاء الديمقراطي والمشاركة السياسية في الانتخابات الحرة التنافسية بالاعتماد على الأحزاب والمنظمات المدنية والحركات النقابية، وما سهل عملية إعادة التأهيل واستئصال الفكر النازي للمواطنين الألمان يعود إلى:

- التغير الجيلي وزوال الشخصيات التقليدية الموالية لنظام الحكم القديم.

- غياب البديل عن الديمقراطية، فبعد سقوط النازية، أسقطت الشيوعية الثقة بها في الجهة الشرقية من ألمانيا.

- التجانس المدني والصناعي وسيادة روح المساواة وتقاسم أعباء الحرب، وارتفاع المستوى التعليمي شجع المواطنين بالمشاركة بثقة في العملية السياسية والقيام بأدوار التنمية.

- بناء نظام سياسي يجمع بين التمثيل النيابي عادل وحكومات مستقرة يستوعب المطالب الشعبية (الموند و جي بنجهام ، 1998، الصفحات 61-62)، ساهمت هذه العوامل على إعادة اندماج المواطن الألماني في الجسم السياسي الموحد الذي أسسه بسمارك 1871، وفي هذا السياق يمكن طرح تساؤل مهم حول الدول العربية المهتدة اليوم بالتقسيم، وهو: هل هناك إمكانية إعادة بناء الدول العربية بصيغة تلتقي فيها الحلول السياسية التي يمكن بها تمثيل كافة الهويات المتناحرة؟

لقد فتحت الثورات العربية الباب أمام جميع الاحتمالات لمآل دول الربيع العربي، خاصة أن القضية لم تعد محصورة داخل الدولة، بل أخذت أبعاد إقليمية وتدخلات دولية ساهمت بالإيجاب والسلب في تطور المشهد الفظيع الذي تعيشه الدولة والمجتمع، فاذا بدت أن تونس ومصر نجحتا في تثبيت أركان الدولة بطريقتين مختلفين باعتبارهما من دول الثورات، فالأمر مختلف في كل من السودان وسورية واليمن وليبيا، فغياب السيادة الوطنية يعني فقدان مركزية القرار، وخاصة أن القوة اليوم موزعة بين أطراف محلية تدعمها جهات أجنبية تُخضع التسوية السياسية في دولة ما دائما لمصلحتها، التي تحققها إما بدعم النظام أو المعارضة، أو إطالة أمد الأزمة دون الحسم لأي من الأطراف المتصارعة، فسورية تعيش اليوم تنافس شديد بين أمريكا التي تستحوذ على مناطق النفط، وروسيا التي سجلت عودتها إلى الشرق الأوسط عام 2015، وإيران التي تنفذ مشروع تصدير الثورة، وتركيا التي تدعم المعارضة في الحدود المتاخمة لها، ولا شيء يجمع هذه الدول سوى مصالحها الخاصة، (همام، 2020، الصفحات 66-75)، وهذا الصراع على المصالح انعكس على المجتمع سلبا على المجتمع الذي يتعرض للتهجير والقتل والتشريد، وعلى هذا النحو يتزايد الانقسام في اليمن بين محوريين إيراني وخليجي بقيادة السعودية والإمارات العربية التي شنت عاصفة الحزم عام 2015 على اليمن، أما في ليبيا فقد أصبحت الدولة أضعف من المنظمات المسلحة من حيث الاستقطاب والحماية، ويتزايد العنف في السودان بين الجيش السوداني وفصائل الدعم السريع التي تبحث عن التموقع في الدولة إلى جانب الجيش الوطني، فهذه الصراعات تؤسس لتراكم الثأر بين المكونات الاجتماعية خاصة بين الموالية للنظام والمعارضة له، مما يجعل من إيجاد آلية لتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية تمهد لمسار التسوية السياسية لإعادة البناء شديدة الصعوبة، بل أنه يجعل الاستبداد والسلطوية والردع أبرز الحلول العملية لضبط الحالة السياسية والأمنية، (كربال، 2022، صفحة 395)، قد نجحت الكثير من النخب السياسية العربية والإفريقية تجاوز الثأر الذي خلفته الحروب الأهلية مثل: رواندا عبر العدالة الانتقالية مثلها مثل جنوب إفريقيا عام 1994 بقيادة نيلسون مانديلا، إضافة إلى ميثاق الطائف في لبنان عام 1989، الذي وضع أوزار حرب أهلية طائفية منذ عام 1975 بقيادة رفيق الحريري. لكن تبقى مسألة قوة القانون والدساتير موضع تساؤل حول مدى قدرتها على فرض الاحترام وتقديم ضمانات كفيلة بأن لا يصل إلى السلطة المتورطين في العنف، بمعنى أنه من الضروري أن يستند القانون على أرضية صلبة وسلطة شعبية تعبر حقيقة عن الإرادة الشعبية، وتقوده نخب سياسية لها القدرة على التنسيق بين التنوع المجتمعي بفرض مرجعية الجميع إلى وحدة القانون في الحقوق الإنسانية والواجبات الوطنية (تورين، 2000، الصفحات 5-7)، وبالتالي التأسيس لدولة تعترف فيها بالمساواة في الحقوق بين الأغلبية والأقلية وتكافؤ الفرص يكون البناء على عنوان مرجعي ينسف كافة المخلفات الدموية، بالاعتماد على التعليم الوطني المتسم بالشمولية، الذي لا يحمل في طياته أشكال التغذية الانقسامية والتفرقة.

4. الخاتمة:

ختم القول أن الدولة كمنظومة تدرج اجتماعي، ظهرت في منشأها كحل سياسي لتنظيم المجتمع بناء على ظروف محلية لكل قطر، وفصل بين الدولة والمجتمع بخصائص متميزة، وتجريد المجتمع من أدوات العنف والشرعيات التقليدية لاستخدامه كالدين، فأصبحت الدولة هي الوحيدة التي لها حق احتكار استخدام العنف أو التهديد باستخدامه بطريقة عقلانية، بحيث تفرض الواجبات وتحمي حقوق المواطنين، أما الدولة العربية التي ظهرت نتيجة لحروب الاستقلال أو تسويات استعمارية، لم تأتي كحل لمشاكل داخلية، بقدر ما كان لضرورات النظام الدولي الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية، فقد خلق هذا النموذج حالة اضطراب داخل المجتمعات العربية نتيجة تعارض مبادئ الدولة القطرية مع الثقافة الإسلامية والعربية الذي تبلور على أسسه المجتمع العربي، خاصة مبدأ الأمة، الذي خلق معارضات شديدة لهذا الشكل من التنظيم السياسي وتطالب بإعادة الوحدة، على عكس النخب التي تحاول فرض أمر الواقع بالقوة ودفع بذلك إلى تصادمات عنيفة في العديد من الأوقات في مراحل البناء، وكان أبرزها مرحلة الربيع العربي، التي تفجرت فيها كل التراكمات التاريخية التي أنتجت أخطاء البناء السياسي، فانتهى بكتابة أعنف مرحلة في التاريخ المعاصر، لهذا نستخلص أن تطور الدولة العربية هو تطور غير صحي ومختل مبني على تناقضات أسستها النخب الحاكمة وتلك التناقضات أسست لأزمات مستقبلية، من الضروري مراجعة حدود الدولة والنظام ومعالجة سؤال المواطنة.

5. قائمة المراجع:

- boserup, R., martiniz, L., & hulm, U. (2014). Algeria After revolts regime endurance in Time of contention and regional insecurity" ,. *Danish institute for International studies*, p. 23.
- Schlumberger, O. (2021). *Puzzles of Political Change in the Middle East Political Liberalisation*. germany: University of Tuebingen.
- Wallonie-Bruxelles, P. C. (2006, 07 05). Qu'est-ce que la violence ? bruxelles, belgique. Récupéré sur <https://bepax.org/files/files/quest-ce-que-la-violence.pdf>
- إبراهيم الخليل كربال. (2022, 12). مشكلات إعادة بناء الدولة العربية ما بعد الثورات الشعبية في البلدان العربية 2222 2242 حالة ليبيا- المعيار، 13(02)، صفحة 395.
- أحمد محمد همام همام. (جوان، 2020). إشكالية إعادة بناء الدولة في سوريا ما بعد 2010. *المجلة العلمية*، 40(69)، الصفحات 75-66.
- آدم قبي. (2002). رؤية حول العنف السياسي. *مجلة الباحث*، 1(1)، صفحة 105.
- آلان تورين. (2000). ما هي الديمقراطية؟ (عبود كاسوحة، المترجمون) دمشق: منشورات وزارة الثقافة السورية.
- الحاج أحمد حسن علي. (جانفي، 2017). الانقلاب العسكري بمنزلة عملية سياسية: الجيش والسلطة في السودان. *سياسات عربية* (24)، صفحة 53.
- أمين بلعيفة. (2021, 11). أزمة الدولة في المنطقة العربية ما بين هشاشة النموذج وصعوبة التحديث. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، 14(04)، صفحة 15.

- 237, p. (09) *بافتار السياسة والقانون*. محاولة تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي. (2013, 06). بابا عربي, م برتراند بادى. (2012). *الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي* (الإصدار 01). (لطيف فرج، المترجمون) مصر: مدارات للأبحاث والنشر.
- برتراند بادى، و غي هيرمت. (2013). *السياسة المقارنة* (الإصدار 1). (عزالدين الخطابي، المترجمون) بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية.
- بسام عبد القادر النعماني. (04, 2016). الوطن العربي بعد 100 عام من اتفاقية سايكس بيكو: قراءة في الخرائط. *مجلة المستقبل العربي* (446).
- جاك ماريتان. (1962). *الفرد والدولة*. (عبد الله أمين، المترجمون) بيروت: دار مكتبة الحياة.
- جيف بهار جافا، و آخرون. (06, 2005). *التعايش في ظل الاختلاف*. أوراق ديمقراطية (02)، صفحة 09.
- خليل العناني. (17, 07, 2019). *عنف "الدولة العربية" .. "باقى ويتمدد"*. تاريخ الاسترداد 26, 03, 2024، من الجزيرة نت: <https://www.aljazeera.net/opinions/2019/7/17>
- رفعت رستم الضيقة. (2015). الدولة العربية حالة إنتقالية مستمرة. تأليف مجموعة مؤلفين، *أطوار التاريخ الإنتقالي: مآل الثورات العربية* (الإصدار 1، صفحة 224). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- روبرت تيد غير . (2004). *لماذا يتمرد البشر؟* (الإصدار 1). (مركز الخليج للأبحاث، المترجمون) الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث.
- روبرت دال. (1993). *التحليل السياسي الحديث* (الإصدار 1). (علال أبو زيد، المترجمون) مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- رياض آيت نوري. (02, 09, 2020). العدالة الإنتقالية والنظام السلطوي في المغرب. *مجلة أبحاث اليرموك، "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"*، 31 (01)، الصفحات 483-485. تم الاسترداد من https://www.researchgate.net/publication/360427776_aldalt_alantqalyt_walnzam_alsltwy_f/y_almgghrb/link
- صاحب أسعد ويس الشمري. (05, 2012). أسباب العنف لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين والمعلمات. *مجلة دراسات تربوية* (18)، صفحة 227. تاريخ الاسترداد 18, 03, 2024، من <https://iasj.net/iasj/download/7da1a9fa39eadfd3>
- صفاء عزب. (03, 06, 2014). *تبعات {الربيع العربي}.. ميليشيات مسلحة وفوضى ودمار*. صحيفة العرب. القاهرة، الجمهورية العربية المصرية. تاريخ الاسترداد 29, 03, 2024، من <https://aawsat.com/home/article/109511>
- عامر رسلان. (14, 04, 2018). *العنف في المنطقة العربية بين الواقع المعيش والمعتقد الديني*. تاريخ الاسترداد 26, 03, 2024، من مؤمنون بلا حدود: <https://www.mominoun.com/articles>
- عبد الله النعيم. (04, 06, 2006). الإسلام والدولة والسياسة.. جدلية الفصل والوصل. القاهرة، مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. تاريخ الاسترداد 24, 03, 2024، من <https://cihrs.org>
- علي الدين هلال، و نيفين مسعد. (2002). *النظم السياسية العربية قضايا الاستمرارية والتغيير* (الإصدار 2). لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- غابريال الموند، و باويل الابن جي بنجهام . (1998). *السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر* (الإصدار 1). (هشام عبد الله، المترجمون) عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع.
- فاروق الشرع. (2015). *الرواية المفقودة* (الإصدار 01). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- كريم فرمان. (2009). *في كيفية عمل النظام السياسي* (الإصدار 01). بيروت: الدار العربية للموسوعات.
- مروى فكري. (2015). الربيع العربي من منظور مقارن: دراسة في نمط التحول من السلطوية الى الديمقراطية. تأليف إدريس لكريني، إميل بدارين، أنطوان نصري مسرة، علي أحمد حسن الحاج، رشيد سعدي، رفعت رستم الضيقة، . . يحي بولحية، *أطوار التاريخ الإنتقالي: مآل الثورات العربية* (الإصدار 01). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مريم حسين ذاكر. (2023, 03 21). 20 عاما مضت تكشف عن أرقام مروعة خلفتها حرب العراق. تاريخ الاسترداد 03 31, 2024، من أندبندنت العربية: <https://www.independentarabia.com/node/433186>

منال علي وجدي. (2022). إشكالية العلاقة بين السلطة في الفلسفة السياسية. مجلة كلية الآداب، 54(01)، صفحة 03.

نزيه الأيوبي. (2010). تضخيم الدولة العربية (الإصدار 1). (حسين أمجد، المترجمون) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

وائل حلاق . (2014). الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي (الإصدار 1). (عمرو عثمان، المترجمون) بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

وائل حلاق. (2014). الدولة المستحيلة (الإصدار 01). (عمرو عثمان، المترجمون) الدوحة، قطر: المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات.

وجدي منال علي. (2022). إشكالية العلاقة بين السلطة في الفلسفة السياسية . مجلة كلية الآداب، 54(01)، صفحة 07.